مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور المصلحة الاقتصادية في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية من (2009 - 2023)
اسم الكاتب: م.م. فرح طلال حسين، م.م. هبة حسن رؤوف، م.م. ضحى فيصل علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7943
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 15:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i36.355

TJFPS

36

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

دور المصلحة الاقتصادية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من (2009-2023)

" The role of the economic interest in the strategy of the United States of America from 2009-2023"

Farah Talal Hussein [a]
Heba Hassan Raouf [b]
Duha Faisal Ali [c]
University of Nahrain, College of Political Science [abc]

م.م فرح طلال حسين [a]
م.م هبة حسن رؤوف [b]
م.م ضحى فيصل علي * [c]
جامعة النهرين– كلية العلوم السياسية [abc]

Article info.

Article history:
- Received 07 Jul.2024
-Received in revised form 25 Jul .2024
- Final Proofreading 12 Aug. 2024
- Accepted 29 Aug. 2024
- Available online:30. .Sept. 2024

Keywords:
- the United States of America
- China
- economic interest
- reliability

©2024. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Interests in general and economic interests in particular require both parties to cooperate, due to the intertwining of their economies in terms of investment and trade. They are the largest trading partners and their negative and positive relationship affects the future of the international system. Whenever their relations improve, a sound environment for growth and progress becomes available, but this does not prevent the existence of competition that may rise to conflict as a result of a clash of interests, as international politics is rational behavior and the factors of profit and loss are controlled by nature. Economic interest has the largest role and the basic pillar in crystallizing the American competition and conflict. The Chinese, each of them does what it deems appropriate for its economic superiority over the other, and even employs its internal and external agenda for that. The conflict between the two largest economic powers puts the world in the place of this circle of competition, and the global economy cannot bear that conflict despite it being an existing reality. Embodied by economic and trade war.

*Corresponding Author: Duha Faisal Ali ,Email: dhahaa.faysal@nahrainuniv.edu.iq ,Tel:xxx,Affiliation: University of Nahrain/ College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
- الاستلام: 07 تموز 2024
-الاستلام بعد التنقيح 25 تموز 2024
- التدقيق اللغوي 12 اب 2024
- القبول: 29 اب 2024
- النشر المباشر: 30 أيلول 2024

الكلمات المفتاحية :
- الولايات المتحدة الأمريكية
- الصين
- المصلحة الاقتصادية
- الاعتمادية

الخلاصة: ان المصالح بشكل عام والمصلحة الاقتصادية بشكل خاص تحتم على الولايات المتحدة الامريكية والصين التعاون، بسبب تشابك اقتصادهما من حيث الاستثمار والتبادل التجاري، فهما أكبر الشركاء التجاريين وان علاقتهم السلبية والايجابية تؤثر على مستقبل النظام الدولي، فكلما تتحسن علاقاتهما كلما ادى ذلك الى توافر بيئة سليمة للتنمية والتطور لكن هذا لا يمنع من وجود تنافس قد يرتقي الى صراع نتيجة التصادم في المصالح، إذ ان السياسية الدولية هي سلوك عقلاني وان عوامل الربح والخسارة تتحكم بطبيعتها ان للمصلحة الاقتصادية الدور الأكبر والركيزة الأساسية في بلورة التنافس والصراع الأمريكي – الصيني، فكل منهما يفعل ما يراه مناسب لتفوقه الاقتصادي على الآخر، بل انه يوظف أجندته الداخلية والخارجية لأجل ذلك، فالصراع بين اكبر قوتين اقتصاديتين يجعل العالم في محل دائرة التنافس تلك، وان الاقتصاد العالمي ليس باستطاعته تحمل ذلك الصراع على الرغم من كونه حقيقة موجودة مجسدة بالحرب الاقتصادية والتجارية.

المقدمة

تشكل العلاقات الامريكية – الصينية النمط الفريد من العلاقات الثنائية فتتميز بدرجة كبيرة من التغيير بكل ما تتضمنه من عناصر متنافرة أو متناقضة أو متقاربة، حتى تبلورت في صورتها النهائية آفاقاً واسعة من التعاون أو الصراع فكلا الطرفين يسعى للصعود الاقتصادي والهيمنة التجارية على الساحة الدولية، فمع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت العلاقات الدولية عدة تحولات رئيسة منها التغيير في الاسس الاقتصادية والسياسية نحو مزيد من التطورات التكنولوجية حتمت على تلك الدول الدخول في شراكات اقتصادية صنفت ضمن اطر التعاون والتقارب الاقتصادي، فالنظام الصيني قائم على الجمع بين نظامه الاشتراكي واقتصاد السوق . حتى استطاعت الصين المشاركة في حركة العولمة الاقتصادية من خلال نموذجها الفريد في تحقيق التناغم الاجتماعي.

اهمية الدراسة

تأتي أهمية هذا الدراسة بعد أن احتلت المصالح الاقتصادية الأولوية للدول، في عالم ينحو نحو التعددية القطبية، في وقت تصارع فيه الولايات المتحدة الامريكية لفرض نظام اقتصادي وسياسي دولي تكون فيه القوة العظمى الوحيدة بدون منافس، وتسعى فيه الصين لتكون أكبر دول العالم اقتصاداً. كما تنبع أهمية الدراسة كونها تركز على العلاقات الأمريكية – الصينية لأنها تمثل نمطا فريداً من العلاقات الثنائية التي تبدو منسجمة حيناً ومتناقضة وغير مستقرة أحيان، فهي علاقة تتأرجح بين التعاون والصراع وبدرجات متفاوتة.

اشكالية الدراسة

على الرغم من ان المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خلقت اعتمادية متبادلة تدفع الطرفين نحو زيادة التعاون لتحقيق مصالح مشتركة الا ان استمرار صعود الصين كقوة اقتصادية تزاحم مكانة الولايات المتحدة سيؤدي الى تعميق الخلاف بين الدولتين) وتجيب لدراسة على الاسئلة الفرعية التالية :

اولا : دور المصلحة الاقتصادية على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية (2009–2023) ؟

ثانيا : ما هي الدوافع وراء حالة الصراع في العلاقات الامريكية – الصينية بعد 2009 ؟

فرضية الدراسة

ان العلاقات الأمريكية – الصينية يحكمها التعاون والصراع. وتأثير البيئة الدولية عليهما. وطبيعة سلوك صناع القرار في الدولتين على توازن تلك العلاقة او الدفع بها الى نحو المواجهة.

مناهج الدراسة

ان كل دراسة تعتمد على عدد من المناهج لفهم وتحليل موضوع الدراسة وقد اعتمدت الباحثون في هذه الدراسة اولا المنهج التاريخي احد المناهج الضرورية لدراسة الموضوع اذ سيتم من خلاله رصد أهم المحطات التاريخية في مسار تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين و المنهج الثاني هو المنهج التحليلي وهو منهج لا تستغني عنه الدراسات الانسانية بالإضافة الى المنهج المقارن تم استخدام المنهج للمقارنة بين قوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتوضيح طبيعة هذا العلاقة تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وخاتمة ثلاث نقاط رئيسية اولا : دور المصلحة الاقتصادية على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بعد2009 ، ثانيا : دور المصلحة الاقتصادية على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بعد 2017، ثالثا : دور المصلحة الاقتصادية على استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية يعد 2020.

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الصينية اثناء إدارة باراك اوباما (2009–2016)

عملت استراتيجية الرئيس باراك اوباما(*)على أنعاش الاقتصاد الأمريكي ، وتعهد بالمضي قدماً في المباحثات مع 11 دولة في اسيا لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية وهذه الدول ومن بينها الصين والتوصل الى اتفاقيات من اجل ذلك[1]. ويمكن توضيح اطر التعاون الاستراتيجي الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في ولاية الرئيس باراك اوباما بمرحلتين ، هما كالآتي :

1. الحوار الاستراتيجي الاقتصادي (S&ED) :

هو حوار رفيع المستوى بين الولايات المتحدة الامريكية والصين لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الإقليمية والعالمية بين البلدين، وفي ضوء اتساع المصالح المشتركة للطرفين ظهر الحوار، حيث تم الإعلان عن إنشاء S&ED في واحد نيسان 2009 من قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الصيني هو جينتاو [2].

وقد بين المعنيين بالشأن الاقتصادي أن S&ED يشكل جزءًا مهمًا من العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ، ويمكن أن يعزز الثقة السياسية والمشاركة البناءة والتعاون بين البلدين ، وعبر وزير الخزانة الامريكية عن ذلك بقوله " لم يكن الهدف من هذه المبادرة ان تحل محل الحوارات الاقتصادية القائمة بالفعل بين البلدين، بل تأسيس منتدى عالي المستوى يتسم بالشمول والعمق الاستراتيجي"[3].

2. اتفاقية الاستثمار الثنائية (BIT)

هي اتفاقية بين دولتين تضع "قواعد الطريق" للاستثمار الأجنبي بين الدول حيث تمنح معاهدات الاستثمار الثنائية المستثمرين الأمريكيين وصولاً أفضل إلى الأسواق الصينية بشروط أكثر إنصافًا، كما

---

1 رمزي محمود ,التيسير الكمي , سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي , دار التعليم الجامعي , الاسكندرية , 2019 , ص 138.

(*) باراك حسين اوباما : هو الرئيس الرابع والاربعون للولايات المتحدة , وهو اول رئيس امريكي اسود و اول رئيس امريكي ينتمي للجيل الجديد "جيل الستينات والسبعينات من القرن الماضي" , والده ينحدر من اصول زنجية افريقية وهو كيني مسلم , اما والدته فكانت بيضاء من اصول اوربية , للمزيد انظر :ابراهيم ابوكيله , باراك اوباما (حلم التغيير وإعادة البناء) , كتاب الجمهورية للنشر والتوزيع ,مصر,2008, ص13- 40.

(2) Statement on Bilateral Meeting With President Hu of China Archived 2009-06-04 at the Wayback Machine, White House Press Office. April 1, 2009. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/statement-bilateral-meeting-with-president-hu-china . 2024/1/2.

3 بشير عبد الفتاح , ازمة الهيمنة الامريكية , نهضة مصر للنشر والتوزيع , القاهرة , 2010 , ص299.

ستوفر هذه الضمانات للشركات الأمريكية فرصة أفضل للتوسع في الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفقا للبيانات الرسمية ، شكلت الصين حوالي 2.5 بالمئة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الامريكية في عام 2014 ، بينما حصة الولايات المتحدة 2 بالمئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين[1] .

تعد معاهدة الاستثمار الثنائي بين الولايات المتحدة الامريكية والصين (BIT) فريدة من نوعها بين معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة ، حيث سيكون عليها موازنة مصالح قوتين عالميتين ، فمن الملاحظ انه قبل عقد هذه الاتفاقية الثنائية فأن الصين كانت ذات استثمارات خارجية محدودة النطاق ولكن الحماية التي وفرتها هذه الاتفاقية لمصالح واستثمارات الصين الخارجية ادت الى تحسين بيئة الاستثمارات الصينية الخارجية، فهدفها الاساسي هو العمل على دفع الاستثمار من خلال امتلاك وتحديد اللوائح الحمائية الالزامية وهذه الاتفاقيات من الممكن ان تحل المشاكل المحلية للقوانين في الدول المضيفة للاستثمار من خلال رفع مستوى القوانين الدولية [2] . ويمكن ايجاز اهم ما جاء بالاتفاقية الثنائية الصينية – الامريكية للاستثمار (BIT) بالآتي[3] :

أ- منع التمييز ضد المستثمرين الأجانب لصالح الكيانات المحلية.

ب-يجب على الدول المضيفة أن تمنح المستثمرين الأجانب معيارًا أساسيًا للمعاملة، عادة ما تكون التدابير الحكومية غير المعقولة أو التعسفية الموجهة إلى مستثمر أجنبي محظورة بموجب هذا المعيار.

ت-تسمح جميع معاهدات الاستثمار الثنائية تقريبًا بتحويل الأموال المتعلقة بالاستثمار بدون تأخير داخل وخارج بلد المستثمر باستخدام سعر الصرف في السوق.

ث-تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة: تسمح أحكام الاتفاقية للمستثمرين الأجانب بتقديم مطالبة مباشرة ضد الدولة المضيفة لخرقها شروط الاتفاق.

---

[1]Lauren Gloudeman,Nargiza Salidjanova,Policy Considerations for Negotiating a U.S.-China Bilateral Investment Treaty,August 1, 2016 , p.3.

[2] بي جانغ خونغ - جينغ ون , التنين يحلق :دراسات حول الاستثمارات الصينية الخارجية ,حميد محمود فرج ,دار صفاصفة , مصر ,2016, ص107.

([3])ليو شيه تشنج و لي شين دونغ ,الصين والولايات المتحدة خصمان ام شريكان , عبد العزيز حميد , المجلس الاعلى للثقافة , القاهرة , 2003 , ص 146 .

فعلى الرغم من ان فترة الرئيس الامريكي اوباما من اكثر الفترات تطوراً في مجالات التعاون الاقتصادي الصيني – الامريكي ، لكن هذا لا ينفي وجود العديد من المحاولات للحد من الصعود الصيني الذي بات يهدد الهيمنة الامريكية على سوق التجارة العالمي، وهي اليوم بالميزان اكثر قلقاً من اي وقت مضى ، بسبب اختلال حجم التبادل الامريكي – الصيني[1] ، ولأجل بيان الصراع الصيني – الامريكي في فترة ولاية الرئيس الامريكي باراك اوباما ، تم تقسيم الى مراحل احتوت ابرز مجالات الصراع الصيني – الأمريكي في تلك الفترة ، وهي كالآتي :

1. التحقيق في سياسات وممارسات الصين :

شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء تحقيق بموجب القسم 301 [*]، فيما يتعلق بالأفعال والسياسات والممارسات لحكومة الصين التي تؤثر على التجارة والاستثمار الامريكيين، بدأ التحقيق ردا على التماس قدمه عمال الصلب المتحدون (USW) في 9 ايلول 2010، يزعم أن الصين تستخدم مجموعة واسعة من السياسات التي تحمي وتدعم بشكل غير عادل منتجيها المحليين ، كما تسعى الصين إلى ان تصبح المورد العالمي المهيمن لهذه المنتجات، وبحسب الالتماس ، أن سياسات الصين تسببت في زيادة العجز التجاري الأمريكي السنوي في سلع التكنولوجيا مع الصين بشكل كبير منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، مما يجعل الصين أكبر مساهم في العجز التجاري للولايات المتحدة في هذا القطاع[2] .

2. اجراءات وقائية ضد السلع الصينية :

وجه الرئيس أوباما في سبتمبر 2009 بفرض رسوم جمركية إضافية لمدة ثلاث سنوات لوقف زيادة واردات الإطارات الصينية لسيارات الركاب والشاحنات الخفيفة، تسببت الزيادة في انخفاض إنتاج الإطارات الأمريكية.

---

[1] تد سي فشمن , الصين شركة عملاقة :كيف يتحدى ظهور القوة العظمى القادمة كلاً من امريكا والعالم , هالة النابلسي , دار الحوار الثقافي , الرياض , 2009, ص340.

(*) قانون 301 وهو احد قوانين التجارة الامريكية لعام 1974 , وبموجبه يحصل المستثمر الامريكي على مجموعة من المسؤليات والحقوق , ويطلق القرار عقوبات في ثلاث حالات وهي اولا انتهاك لحقوق الولايات المتحدة والاخلال بأتفاق تجاري معين, ثانيا اجراء اعباء او تقييد للتجارة الامريكية ,ثالثا اثقال كاهل التجارة الامريكية كالسلع والخدمات والمستثمرين , للمزيد ينظر : Section 301 of the Trade Act of 1974,congressional research service,Updated January 27, 2020,p.1

)2(United States, Annual Report,Congressional-Executive Commission on China,2011, p.69-74.

وفي يوليو 2012 ، بيّن التقرير ان الصين لم تبذل اي جهود لمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، اتفقت منظمة التجارة العالمية مع الولايات المتحدة الامريكية على أن الصين تنتهك قواعد التجارة الدولية ، فرضت الصين المزيد من الرسوم على صادرات أكثر من 5 مليارات دولار من السيارات الأمريكية والسيارات الرياضية، من خلال هذا النزاع ، تضمن الإدارة حق الشركات الأمريكية في المعاملة العادلة في التحقيقات المضادة للإغراق والرسوم التعويضية من الصين، وفي فبراير 2015 ، طلب مكتب الممثل التجاري الأمريكي إجراء مشاورات مع منظمة التجارة العالمية بشأن الإجراءات التي تتخذها الصين والتي يبدو أنها تنشئ برنامجًا لدعم الصادرات المحظورة، توجه الصين مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات لتقديم خدمات مخفضة أو مجانية للمنتجين عبر مجموعة واسعة من الصناعات ، بما في ذلك الزراعة والصناعة الخفيفة والمواد الجديدة والأدوية والمنسوجات والأجهزة ومواد البناء ، والمواد الكيميائية المتخصصة[1].

المطلب الثاني : العلاقات الاقتصادية الامريكية – الصينية اثناء إدارة دونالد ترامب (2017–2020)

إن مجالات المنافسة بين أميركا والصين تتناول موضوعات متعددة ومهمة، لعل في مقدمتها استراتيجيات تمويل التنمية والبنية التحتية في العالم، والتي تعد مكوناً رئيسيً في الاستراتيجية الامريكية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية وتعزيز مصداقيتها من خلال عدد من المبادرات المرتبطة بالجانب الاقتصادي .كما تعد الصين الشريك التجاري الاول للولايات المتحدة الامريكية، إذ تقوم علاقاتهما على الشراكة الثنائية في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية ، وهي تمتلك سندات ديون خاصة بالولايات المتحدة الامريكية تصل قيمتها الى (1,2) تريلون دولار[2] . وعدداً من الاسهم والممتلكات الصينية في الخزانة الامريكية والتي تعادل (10%) من مجموع سندات الديون تلك، مما يجعلها اكبر مالك بنحو (8%) من المجموع العام. فضلاً عن توجه اغلب الشركات الامريكية نحو الصين بنقل مقراتها وانشطتها الصناعية والتجارية بحثا عن الربح والسوق المفتوحة والعمالة الرخيصة، وزيادة رأس المال[3] .

(1)United States Trade Representative,Report to Congress On China's WTO Compliance, February 2019,p.58-60.

[2] - سياسة الصين الخارجية : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية "الاستراتيجية الصينية نحو الشرق الاوسط " ، مجلة مسارات ، عدد فبراير ، وحدة الفكر السياسي المعاصر ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2014 ، ص8 .

[3] - بن سيمفندرورفر ، الصين مرتبطة ماليا بالولايات المتحدة ، في الصين وتحولاتها الممكنة قوة عظمى صاعدة ام طفرة مؤقتة ، مجلة افاق المستقبل ، العدد8 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،2010 ، ص61 .

وفي العام 2019 ازداد حجم النمو الاقتصادي الصيني عن نظيرة الامريكي بنسبة زيادة (21%) هذا الامر سبب صراعا وصداما بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، من اجل السيطرة الاقتصادية[1]. فمن وجهة نظر الصين فان مستقبل ازدهارها واستقرارها السياسي يعتمد على استمرار النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة، وتامين الوصول الى الأسواق الاستهلاكية، وموارد الطاقة والمواد الخام التي تحتاجها للحفاظ على النمو الاقتصادي، لضمان صعودها السلمي ومن ثم تحقيق الهيمنة والنفوذ [2] . إذ يتوقع البنك الدولي ان تبلغ حصة الصادرات الصينية نسبتها (20%) من الحجم الاجمالي للصادرات العالمية بحلول عام 2030. فأصبح الوضع يفتقد الى الانسجام والهدوء لاسيما بعد **الحرب التجارية***، الامر الذي جعل الرئيس **دونالد ترامب** مواجهة الصين، من أولويات إدارته، والتي تقوم على تقليص العجز التجاري ، وتعزيز الأمن القومي، فبدأ بوضع التعريفات الجمركية والحواجز التجارية الأخرى على الصين بهدف إجبارها على إجراء تغييرات على "ممارسات تجارية غير عادلة"، (العجز التجاري المتزايد وسرقة الملكية الفكرية والانتقال القسري للتكنولوجيا الأمريكية إلى الصين) ، فكانت من اهم الاجراءات في استراتيجية ادارة **ترامب** للحد من التنافس وصعود الصين وكبح جماح قوتها الاقتصادية ، هي ما يلي [3] .

1. حرب الرسوم الجمركية :

اكد الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب** في تصريح له بأننا " ساعدنا في إعادة بناء الصين من خلال دمجها في الاقتصاد العالمي ، لذلك نحن عازمون على الانسجام مع الصين ، ولكن يتعين علينا القيام بشيء كبير للغاية بشأن معالجة العجز التجاري ، إذ أعلن أن الصين اكبر متلاعب بالعملة" [4] . فبدأت حرب الرسوم

---

[1] - رائد حامد الخضر ، اقتصاد الصين ، مجموعة باحثين ، تقرير اداء الاقتصاد العالمي "النصف الاول من العام 2017 " ، لندن ، 2017 ، ص39 .

([2]) Richard Maher , Bipolarity and the Future of U.S.-China Relations: U.S.-china bipolarity , ArticleinPolitical Science Quarterly, September 2018, p 513.

* بدأت الحرب التجارية الامريكية الصينية في العام 2018 عندما طبقت الولايات المتحدة الامريكية الرسوم الجمركية على الواردات الصينية بنسبة 25% على (818) منتجا صينيا بقيمة (34) مليار دولار على غرار التفوق الاقتصادي والفائض التجاري لصالح الصين مع الولايات المتحدة الامريكية ، وفي المقابل قامت الصين وفي اليوم نفسه بتطبيق الرسوم الجمركية على الواردات الامريكية بنسبة 25% ايضا على (545) سلعة امريكية بقيمة (34) مليار دولار . للمزيد ينظر : وجدان فالح حسن ، مقومات القوة واثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالميا ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد17، كلية العلوم السياسية ، جامعة تكريت ، 2019 ، ص145ص146 .

[3]James McBride and Andrew Chatzky,The U.S. Trade Deficit: How Much Does It Matter?,March 8, 2019, https://www.cfr.org/backgrounder/us-trade-deficit-how-much-does-it-matter. 2023/3/13.

4 U.S.-China Tariff Actions by the Numbers, Congressional Research Service, October 9, 2019, p.2-4.

الجمركية عندما نشر المسؤولون الأمريكيون قائمة بقيمة 50 مليار دولار أمريكي من الواردات الصينية ومن المقرر أن تستهدفها التعريفات الأمريكية ، إذ تركز القائمة على العناصر ذات التقنية العالية، مثل أشباه الموصلات وبطاريات الليثيوم ، فضلا عن ان كلا البلدين تطبق الاستثناءات على منتجات محددة ، مما يجعل من الصعب تحديد الدقة في كمية التجارة التي تغطيها تلك الاستثناءات فأدت حرب الرسوم الجمركية الى تراجع الصين بالفعل من كونها أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الامريكية [1] .

وعليه فإذا كان حل التعريفات الذي أعلن وفرض بالكامل من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فان إيرادات التعريفة الجمركية ستزداد لصالح الأخيرة، وبالتالي زيادة الناتج القومي الاجمالي لتقليص العجز التجاري.

2. حرب الحقوق الفكرية:

بدأت الولايات المتحدة الامريكية في تصنيف الصين بشكل علني كعدو لها في المستقبل، والمهددة للنظام الدولي مما دفعها الى اغتنام فرصة الحرب التجارية وانتهاك الحقوق الفكرية لقمع الصين، والدعوة إلى حرب مستقبلية لمواجهة وكبح ذلك العدو[2].

لقد كلف سرقة الملكية الفكرية من قبل الصين الاقتصاد الأمريكي ما يصل إلى 600 مليار دولار سنويًا، يتضمن هذا الرقم كل شيء بدءًا من الأفلام المقلدة وحتى السرقة الإلكترونية، لقد أصدرت الصين قانونًا جديدًا للاستثمار لمنح الشركات الأجنبية المزيد من الحقوق بدءًا من عام 2020 ، ولكن لا تزال هناك مخاوف بشأن ما إذا كانت الصين ستفي بوعودها، وعلى الرغم من انضمام الصين إلى الاتفاقيات الدولية الرئيسة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد المحلي ، الا ان انتهاكات حقوق الطبع والنشر شائعة فيها [3].

وفي نطاق متصل بحرب الحقوق الفكرية التي اتخذ خطواتها الرئيس الامريكي **دونالد ترامب** ،اتهمت الولايات المتحدة الامريكية شركة الاتصالات الصينية العملاقة Huawei بالتآمر لسرقة الملكية الفكرية من

1 Robert Delaney,Donald Trump’s US$50b tariffs target Beijing’s ‘Made in China 2025’ tech strategy, op.cit .

([2])Hu Shuo Hongbo, A Long Way Ahead: Sino-American Relations Prospects - An Analysis of the Future of Sino-American Relations, China South China Sea Research Institute, 07-07-2019, http://www.nanhai.org.cn/review_c/383.html, 9/4/2023 .

[3] Report 2009 Special 301,Prepared by the Office of the United States Trade Representative,April 30, 2009,p.5-6.

ستة شركات أمريكية ، كما رفض نائب رئيس شركة Huawei **جون سوفولك** التهم الموجهة ضد الشركة بأنها لا أساس لها ، وتلخصت اتهامات ادارة الولايات المتحدة الامريكية لشركة Huawei بالآتي[1] :

أ- أن Huawei تتلقى دعمًا حكومياً لمساعدتها على إبقاء أسعار منتجاتها منخفضة.

ب- إن Huawei داخل السوق الصينية يمنحها ميزة اقتصادية غير عادلة.

ت- اتهام Huawei عدة مرات لسرقة التكنولوجيا من منافسيها في الخارج .

ث- إن ولاء Huawei لبكين يجعلها في موضع قناة استخبارية للحكومة الصينية، وانها تقوم بالعمليات السيبرانية ضد اعداء الصين.

وبذلك يتبين لنا ان للمصلحة الاقتصادية الدور الكبير والركيزة الاساسية في بلورة التنافس والصراع من اجل الصعود الاقتصادي ، فكل منهما يفعل ما يراه مناسباً للتفوق الاقتصادي ، بل انه يُوظف اجنداته الداخلية والخارجية، فضلا عن ان الصراع الاقتصادي بين اكبر قوتين اقتصاديتين في العالم يجعل العالم في دائرة التنافس تلك فاقتصاد العالم مرتبط بذلك الصراع .

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية الامريكية – الصينية اثناء إدارة جو بايدن (2020-2023)

اعتمد الرئيس بايدن في حملته للوصول الى البيت الابيض على اثارة الانتباه لأخطاء الإدارة السابقة [1]،تولى ترامب قيادة الولايات المتحدة بأسلوب رجل أعمال بدلاً من رجل دولة، وتعامل مع القضايا السياسية الخارجية على أنها صفقات وعمليات تبادل للمنافع المادية. استخدم لغة قاسية في وصف الخصوم والحلفاء على حد سواء، ولم يتردد في فرض عقوبات اقتصادية على بعض دول الاتحاد الأوروبي وتشكيك علنًا في جدوى حلف الشمال الأطلنطي وانسحاب الولايات المتحدة من اتفاقيات مثل اتفاقية باريس للمناخ، وفرض عقوبات بدون موافقة الأمم المتحدة وعدم التشاور مع أعضاء حلف شمال الأطلسي. وهذا أثر على صورة الولايات المتحدة الأمريكية كشريك غير موثوق به أو حليف، تسبب رئيس الولايات المتحدة السابق، ترامب،

[1](William “Bud” Roth,China & 5G"China and U.S. Tensions Over Huawei",2018,p.2.

في تفاقم الفوضى والانقسام في البلاد لذلك عمل الرئيس بايدن على ترميم صورة الولايات المتحدة من خلال التأكيد على: [11]

1-الدفاع ورعاية المصادر الأساس للقوة الأمريكية، بما في ذلك الشعب والاقتصاد والدفاع الوطني والديمقراطية في الداخل.

2-قيادة ودعم نظام دولي مستقر ومنفتح، تدعمه تحالفات ديمقراطية قوية وشراكات ومؤسسات وقواعد متعددة الاطراف .

3-تعزيز التوزيع المناسب للسلطة لردع الخصوم ومنعهم من تهديد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بشكل مباشر، أو منع الوصول إلى المشاعات العالمية ، أو السيطرة على المناطق الرئيسية.

4-إتباع سياسة خارجية تساعد في بناء الطبقة الوسطى الأمريكية، وذلك من خلال مواجهة السياسات الاستغلالية للصين في الاقتصاد العالمي والتأكد من اتباع سياسات تعود بالنفع على المواطن الأمريكي.

يمكن ملاحظة الإطار الفكري للرئيس بايدن في إدارته الاستراتيجية الأمريكية، كما تم تسليط الضوء عليه في دراسة نشرتها مجلة فورين افيرز الأمريكية تحت عنوان "لماذا على أمريكا أن تقود من جديد". أكد الرئيس بايدن على أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والقيمية اللازمة لقيادة العالم الحر [31]،وكذلك قوله في نوفمبر عام ٢٠١٦ سيكون على عاتق الإدارة المقبلة عدة أمور : توحيد نصف الكرة الغربي، وتعميق تحالفاتنا وشراكاتنا في آسيا، وإدارة العلاقات المعقدة مع القوى الإقليمية، والتصدي للتحديات الخطيرة العابرة للحدود مثل تغير المناخ والإرهاب وقد بدا واضحا مما طرحه الرئيس بايدن في المقال الذي اعتبر ما جاء به أهم نصائح للإدارة الرئيس ترامب نزوعه الى الانفتاح على العالم، والانخراط في مشكلاته ، والتنسيق بين واشنطن والعواصم المهمة لإدارة الشؤون العالمية والاقليمية ، بعد سير الرئيس ترامب عكس اتجاه هذه النصائح صارت مهمة بايدن في تنفيذها أكثر الحاحاً عندما تولى المنصب الرئاسي وهو ما أعلن عنه بنفسه في أكثر من مناسبه أخرها في كلمة التنصيب التي القاها في 20 يناير 2021 قائلا: "سنقود" ليس فقط بنموذجنا إنما بقوة نموذجنا سنكون شريكا قويا وموثوقا من أجل السلام والتقدم والأمن ، وبالتالي يؤيد تحرك الولايات المتحدة لكتابة القواعد والاتفاقات وتعزيز المؤسسات الدولية التي

[1] See: Al-Harmozi, Saif Nusrat Tawfiq. "The American war on Iraq, strategic motives and economic dimensions, master's thesis." *unpublished, College of Political Science, Al-Nahrain University* (2010).

تنظم العلاقات الدولية وتعزز الأمن والازدهار ويعتقد بايدن أن التنازل عن هذا الدور العالمي قد يؤدي إلى ظهور قوى أخرى تتولى هذا الدور، ولكنه يعتبر أن هذا لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة وقيمها بالإضافة إلى ذلك، يعتقد أن عدم تحمل أي دولة هذا الدور قد يؤدي إلى الفوضى في العالم بايدن يؤمن بأهمية أن تستمر الولايات المتحدة في القيادة العالمية وأن تتحمل مسؤولياتها في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية يعتقد أن الوضع الذي يدعو إلى التراجع عن هذا الدور لن يكون جيدًا للولايات المتحدة وللعالم بشكل عام[34]. وهذا الاجراءات تفسر قيام الرئيس بايدن بعقد اتفاق "اوكوس" بين استراليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والذي بالرغم من انه هدفه المعلن هو منح الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، لأول مرة ، أستراليا التكنولوجيا الأساسية لبناء غواصات تعمل بالطاقة النووية ، وهذا يعنى أن الولايات المتحدة الامريكية ستشارك تكنولوجيا الغواصات الخاصة بها لأول مرة منذ ٥٠ عاماً ، بعد أن كانت قد شاركتها سابقًا مع بريطانيا[36]. الا انه في الحقيقة يعد وأحد من أدوات السياسة الأمريكية لحشد حلفائها في منطقة أسيا والمحيط الهادي من اجل مواجهة الصين التي زادت من المخاطر الامنية بشكل ملحوظ من خلال زيادة انفاقها العسكري بشكل كبير وكذلك تنمية قوتها البرية والبحرية بمعدل ضخم ، [37]. والتي جعلت منها اي (الصين) منافساً لم يعد من الممكن مجاراته سلمياً بل عدته عدوا خطير لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية مواجهته بمفردها من دون قوى اقليمية قادرة على تحمل اعباء المواجهة، وكذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا التحالف الى الحفاظ على منطقة المحيط الهادي والهندي ودعم حرية الملاحة في البحر والجو ، وحماية المجتمعات المستقلة من التدخل الصيني وتوفير نهج مبتكر لحماية الفضاء السيبراني من التدخل الصيني الذي حاول احداث اشكال مختلفة من الاضطرابات ، وأوضحت ادارة الرئيس بايدن انها تحاول تقديم حوافز لدول المنطقة في الانضمام الى الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هيمنة الصين كجبهة واحدة[38]،من جهة أخرى، يأتي تشكيل هذا التحالف نتيجة لإدراك الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بايدن أن الشركاء الأوروبيين غير مستعدين للانخراط في الاستراتيجية الجديدة لمواجهة التحدي الصيني. وخاصة بالنظر إلى أن الفرنسيين يصرون على استقلالية أوروبا في ظل تصاعد الصراع بين الصين والولايات المتحدة. ولذلك، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في المملكة المتحدة شريكًا تقليديًا خارج المظلة الأوروبية وحليفًا يكون مستعدًا تمامًا للانخراط في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة. وبتوسيع نطاق التحالف ليشمل أستراليا، فإن التحالف "أوكس" يعكس استمرار سياسة الرئيس بايدن في احتواء الصين، وهي نفس الاستراتيجية التي اتبعها الرئيس ترامب إذ يعد تقويض العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف

شمال الأطلسي (الناتو) هو نهج أمريكي واستراتيجية تعتمدها الولايات المتحدة الامريكية كجزء من رؤيتها العميقة [11]. وبناء على ماتقدم

- إدارة أوباما (2009-2017):

- أبرز إنجازاته: إصلاح النظام الصحي (قانون رعاية الأسر بأسعار معقولة)، التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، تعزيز الشراكة مع الدول الغربية.

- التحديات: التعامل مع الأزمة المالية العالمية، الخلاف السياسي مع الجمهوريين، التدخل العسكري في أفغانستان والعراق.

- إدارة ترامب (2017-2021):

- أبرز إنجازاته: إصلاحات ضريبية، تشديد السياسة الخارجية تجاه الصين وإيران، إجراءات صارمة بشأن الهجرة.

- التحديات: الانقسام السياسي والاجتماعي في البلاد، سوء إدارة جائحة كوفيد-19، التشكيك في نتائج الانتخابات الرئاسية.

- إدارة بايدن (2021-الآن):

- أبرز إنجازاته: إدارة جائحة كوفيد-19، تعزيز العلاقات الدولية والتحالفات، إصلاحات اقتصادية وبنية تحتية.

- التحديات: التضخم المرتفع، الانقسام السياسي المستمر، إنهاء الحرب في أفغانستان.

بشكل عام، تميزت إدارات أوباما وبايدن بالتركيز على القضايا الداخلية والسياسات الليبرالية، بينما ركزت إدارة ترامب على القضايا المحافظة والسياسة الخارجية الصارمة. لكن جميع الإدارات واجهت تحديات مختلفة تتعلق بالانقسام السياسي والأزمات الاقتصادية والأمنية.

[1] Al-Jubouri, Safaa Hussein Ali. "US-Chinese Relations in the Post-Cold War Period." *Tikrit Journal of Political Science* 12 (2011).

الخاتمة

عبر الفترة من 2009 إلى 2023، لعبت المصلحة الوطنية دورًا محوريًا في صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة. خلال إدارة أوباما، شهدنا توجهًا نحو التعددية والانخراط الدبلوماسي لتعزيز المصالح الأمريكية على الساحة الدولية، مع التركيز على قضايا مثل الأمن النووي وتغير المناخ، أما في عهد ترامب، فقد برزت رؤية أكثر قومية وانعزالية، حيث ركزت السياسات على حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية من خلال الحرب التجارية والتشدد تجاه الخصوم كالصين وإيران. وفي المقابل، شهدت إدارة بايدن توجهًا لإعادة بناء التحالفات الدولية وإصلاح العلاقات التي تضررت في عهد سابقه، مع التركيز على قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، على المدى الطويل، يُتوقع أن تستمر المصلحة الوطنية في دفع السياسات الخارجية والأمنية الأمريكية، ولكن بتقاطع متغير مع القيم والمبادئ الأيديولوجية للقيادات المتعاقبة. هذا التوازن الدقيق بين المصلحة والقيم سيكون محور الصراع السياسي المستقبلي والتحدي الرئيسي لصناع القرار في واشنطن.

<u>والاستنتاجات</u>

-ان طبيعة العلاقات الأمريكية – الصينية تتراوح بين تعاون للحاجة إلى اعتماد متبادل والصراع للاعتبارات المصلحة القومية، إذ تصل هذه العلاقات إلى درجة تؤهل وصول التوتر بين البلدين إلى حد إمكانية حدوث حرب باردة جديدة. أو قد تصل إلى حد التعاون والانفراج والتوقع بإمكانية انتفاء أوجه الخلافات والصراع. تتبلور اهمية العلاقة كونهما أصحاب مصلحة في محاربة الارهاب ومواجهة الأزمات الدولية حيث أصبحت الصين ليست كصاحب مسؤول، وانما شريك بناء، وباتت مصلحة الدولتين مرتبطة مع بعضهما بشكل أكبر ومتصلة بالعديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية وحقوق الانسان، فيبدو أن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها الاستغناء عن الصين.

– هنالك اختلاف بين ادارة بارك اوباما وادارة ترامب وادارة بايدن تركز الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس بايدن على عقيدة استعادة التوازن كأداة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي تركز على التقليل من الأدوات العسكرية والتركيز على القدرات الدبلوماسية والاقتصادية من أجل استرداد المصادر الداخلية للقوة الأمريكية وإعادة التوازن لأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فضلا عن انه يمكن القول ان العلاقات الأمريكية – الصينية ستستمر على ما هي عليه اليوم كونها واقع ضمن مستويات التعاون، وبعضها ضمن مستويات

الصراع، مما يعني ان العلاقات الامريكية – الصينية ستحافظ على وضعها السابق بين الصراع والتعاون مما يجعلها تحافظ على استمرار الوضع الراهن .

المصادر :

1. ((Ramzi Mahmoud, Quantitative Easing, an unconventional monetary policy to stimulate the national economy, University Education House, Alexandria, 2019.
2. (*)Barack Hussein Obama: He is the forty-fourth president of the United States, and he is the first black American president and the first American president who belongs to the new generation "the generation of the sixties and seventies of the last century." His father is of African Negro origins and is a Kenyan Muslim, while his mother was white. European origins. For more see: Ibrahim Bukele, Barack Obama (The Dream of Change and Reconstruction), Al-Gomhouria Publishing and Distribution Book, Egypt, 2008,.
3. Statement on Bilateral Meeting With President Hu of China Archived 2009-06-04 at the Wayback Machine, White House Press Office. April 1, 2009. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/statement-bilateral-meeting-with-president-hu-china. 1/2/2024.
4. ((Bashir Abdel Fattah, The Crisis of American Hegemony, Nahdet Misr Publishing and Distribution, Cairo, 2010.
5. BIT is one of the most important economic trade agreements between the United States and China. Discussions about it began in 2008 during the term of US President George W. Bush, and stopped in July 2013. The agreement seeks to balance the interests of both countries. The agreement gave American and Chinese investors an open market in the country. Host, for more see: Zhang Yunling, The Belt and Road: Transformations of Chinese Diplomacy in the 21st Century, Safsafa Publishing and Distribution House, Giza, 2017
6. (Lauren Gloudeman, Nargiza Salidjanova, Policy Considerations for Negotiating a U.S.-China Bilateral Investment Treaty, August 1, 20163.
7. ((Bi Jang Khong - Jing Wen, The Dragon Is Flying: Studies on Chinese Foreign Investments, Hamid Mahmoud Farag, Dar Safasafa, Egypt, 2016.
8. Liu Shicheng and Li Xindong, China and the United States, are adversaries or partners, Abdul Aziz Hamid, Supreme Council of Culture, Cairo, 2003 .
9. ((Ted C. Fishman, China is a Giant Corporation: How the Emergence of the Next Superpower Challenges America and the World, Hala Al-Nabulsi, Dar Al-Hiwar Al-Thaqafi, Riyadh, 2009,
10. (United States, Annual Report,Congressional-Executive Commission on China, 2011.
11. United States Trade Representative, Report to Congress On China's WTO Compliance, February 2019.
12. China's foreign policy: Factors influencing Chinese foreign policy, "The Chinese Strategy towards the Middle East," Masarat Magazine, February issue, Contemporary Political Thought Unit, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Kingdom of Saudi Arabia, 2014

13. Ben Simfendorfer, China is financially linked to the United States. In China and its possible transformations, is it a rising superpower or a temporary boom? Future Horizons Magazine, Issue 8, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2010.
14. Raed Hamid Al-Khader, China's Economy, a group of researchers, Global Economic Performance Report "First Half of 2017", London, 2017, p. 39.
15. Richard Maher, Bipolarity and the Future of U.S.-China Relations: U.S.-China bipolarity, Article in Political Science Quarterly, September 2018, p. 513 .
16. Wijdan Faleh Hassan, The Components of Power and Its Impact on China's Economic and Political Strategy Globally, Tikrit Journal of Political Science, Issue 17, College of Political Science, Tikrit University, 2019, pp. 145 and 146.
17. (James McBride and Andrew Chatzky,The U.S. Trade Deficit: How Much Does It Matter?, March 8, 2019, https://www.cfr.org/backgrounder/us-trade-deficit-how-much-does-it-matter. 3/13/2023.
18. ((U.S.-China Tariff Actions by the Numbers, Congressional Research Service, October 9, 2019.
19. ((Robert Delaney, Donald Trump's US$50b tariffs target Beijing's 'Made in China 2025' tech strategy, op.cit.
20. Hu Shuo Hongbo, A Long Way Ahead: Sino-American Relations Prospects - An Analysis of the Future of Sino-American Relations, China South China Sea Research Institute, 07-07-2019, http://www.nanhai.org .cn/review_c/383.html, 4/9/2023 .
21. Report 2009 Special 301,Prepared by the Office of the United States Trade Representative, April 30, 2009 .
22. (William "Bud" Roth, China & 5G "China and U.S. Tensions Over Huawei", 2018,.
23. [1] Al-Jubouri, Safaa Hussein Ali. "US-Chinese Relations in the Post-Cold War Period." *Tikrit Journal of Political Science* 12 (2011).
24. Al-Harmozi, Saif Nusrat Tawfiq. "The American war on Iraq, strategic motives and economic dimensions, master's thesis." *unpublished, College of Political Science, Al-Nahrain University* (2010).